الأمم المتحدة

S/2011/797

مجلس الأمن

Distr.: General
27 December 2011

Original: Arabic

# رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ موجهان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على توجيهات من حكومتي، أود أن أنقل إلى عنايتكم ما يلي:

صباح يوم الجمعة الموافق ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، تعرضت العاصمة السورية دمشق إلى عمليتين إرهابيتين نفذهما انتحاريين بسيارتين مفخختين تحملان أكثر من ٢٠٠ كيلوغرام من المتفجرات، استهدفتا موقعين حكوميين يقعان في منطقتين مزدحمتين بالمارة، وقع ضحيتهما ما يزيد عن ٥٠ شهيدا من الضحايا العسكريين والمدنيين الأبرياء، وأكثر من ٢٠٠ جريح، فضلا عن الدمار الذي لحق ببعض الأبنية المجاورة، بما في ذلك مبنى لرعاية الأيتام، والسيارات المارة والمتوقفة، مما أدى إلى وقوع خسائر مادية كبيرة.

ونشير إلى أن هذين التفجيرين الإرهابيين الانتحاريين يشكلان تصعيدا جديدا يؤكد على انخراط وتورط تنظيم القاعدة في الأحداث التي تجري في سوريا، مذكّرين في هذا الصدد بوجود مظاهر واضحة لضلوع مجموعات إرهابية متطرفة يرتبط بعضها بـ ” تنظيم القاعدة“ في تخطيط وتنفيذ الأعمال الإرهابية التي استهدفت مدنيين وعسكريين ومؤسسات الدولة في سوريا خلال الفترة الماضية، ومن ذلك المعلومات المتداولة عن دخول عناصر ليبية متطرفة تابعة لتنظيم القاعدة إلى سوريا عبر الحدود مع الدول المجاورة، وهذا ما أكدته تحقيقات ميدانية أجرتها كبرى وسائل الإعلام العالمية والتصريحات العلنية لقيادات هذه العناصر والتي تناقلتها وسائل الإعلام. وفي نفس السياق، أتى تصريح وزير الدفاع اللبناني بتاريخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، والذي أكد المعلومات التي تتحدث عن عمليات يتم خلالها تهريب أسلحة ودخول بعض العناصر الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة إلى سوريا على أنهم من المعارضة السورية، عبر المعابر غير الشرعية بين لبنان وسوريا، ولا سيما في منطقة ”عرسال“ اللبنانية الحدودية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

ولقد حرص الوفد الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة على الاستمرار بإحاطة عنايتكم، من خلال عدد من الرسائل والبيانات الرسمية واللقاءات الثنائية التي أجراها المندوب الدائم لسوريا لدى الأمم المتحدة، بمضمون البرنامج الإصلاحي الشامل الجاري تنفيذه في سوريا، وأكدنا بأن هناك مجموعات إرهابية استغلت المطالب المشروعة للشعب السوري في الإصلاح والتي استجابت إليها القيادة السورية مباشرة من خلال هذا البرنامج الإصلاحي المستمر. وأوضحنا بأن هناك محاولات خارجية موثقة لزعزعة الاستقرار والأمن في سوريا، ولا سيما من خلال تقديم المال والسلاح والدعم الإعلامي واللوجستي إلى هذه المجموعات الإرهابية المسلحة التي تقوم بخطف وقتل المواطنين واغتصاب النساء وزرع العبوات الناسفة على الطرقات وفي الأماكن المكتظة بالسكان وقطع الطرقات العامة وقصف المؤسسات العامة والخاصة بقذائف ''آر بي جي'' بشكل عشوائي. وهذا ما كشفت عنه نتائج التحقيقات مع معظم الأشخاص الذين تم ضبطهم بجرم تهريب السلاح إلى سوريا والتي أكدت على وجود شبكات منظمة لتهريب الأسلحة عبر الحدود إلى الإرهابيين داخل سوريا، حيث إن كميات هائلة من الأسلحة قد وصلت لهؤلاء الإرهابيين عن طريق وسطاء وممولين ومهربين في بعض الدول المجاورة، وقد أحطنا عنايتكم بذلك في الرسالة التي وجهناها بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ والمرفق بها قوائم بأسمائهم وجنسياتهم ونوع وكميات الأسلحة المضبوطة معهم، وقد صدرت تلك الرسالة كوثيقة رسمية بالرقم (S/2011/707)، حيث أشرنا أيضا في المرفق الثاني لهذه الرسالة إلى أن أحد أهم مصادر الدعم للعصابات الإرهابية المسلحة في سوريا التي كشف عنها خلال ملاحقة الإرهابيين هي وسائط اتصالات متقدمة زودتهم بها جهات استخباراتية تابعة لدول خارجية تهدف إلى دعم الإرهاب وزعزعة الاستقرار في سوريا وتشجيع التمرد المسلح ضد سلطة الدولة، وقد ساهمت هذه الوسائط في تسهيل إقامة الكمائن المسلحة لقتل الأبرياء والاختفاء عن عيون قوى مكافحة الإرهاب.

وعلى الرغم من حرص الجمهورية العربية السورية البالغ منذ بداية الأحداث ودأبها على مشاطرة الأمين العام موقفها الرسمي من هذه الأحداث وإشارتها المتكررة إلى أن وجود مثل تلك الجماعات الإرهابية المدعومة خارجية يهدد أمن وسلامة المواطنين السوريين، فإننا نستغرب عدم تطرق الأمين العام أبدا في بياناته وتصريحاته إلى هذه الجماعات، ولا في البيانات والتعليقات والنشرات الصادرة عن الناطق الرسمي باسمه أو عن المكتب الصحفي، وذلك على الرغم من مراجعتنا المتكررة حول هذه المسألة عبثا.

إننا إذ نسترعي عنايتكم إلى خطر تجاهل أعمال العنف المسلح التي تقوم بها المجموعات الإرهابية في سوريا ضد مؤسسات الدولة والمواطنين السوريين على حد سواء والتي ازدادت وتيرتها خلال الفترة الأخيرة، فإننا نشير إلى أهمية إدانة أعمال العنف التي تقوم بها المجموعات الإرهابية المسلحة في سوريا، بما في ذلك الهجومان الانتحاريان المشار إليهما أعلاه، بشكل واضح وصريح، وعدم الاستمرار في تجاهل عمليات الدعم الخارجي لهؤلاء الإرهابيين والحرب الإعلامية والسياسية المرافقة لذلك. ونؤكد على أن غياب مثل هذه الإدانة كان من شأنه تشجيع المجموعات الإرهابية المسلحة في سوريا ودفعها قدما لتصعيد هجماتها وأعمال القتل بحق المدنيين والعسكريين، معتقدة بأن الصمت تجاه الأعمال التي تقوم بها إنما هو بمثابة غطاء دولي لها للاستمرار في ذلك. وهنا نذكّر بأن هذا الصمت كان سيد الموقف إزاء الهجمات التي يقوم بها ما يسمى ''الجيش السوري الحر''، وهو عبارة عن واجهة لمجموعة إرهابية مسلحة تنفذ هجماتها ضد مؤسسات الدولة السورية والشعب السوري انطلاقا من أراضي دولة مجاورة لسوريا وبعلم معالي الأمين العام وأعضاء مجلس الأمن، ومنها اغتيال هذه المجموعة لسبعة طيارين سوريين وثلاثة ضباط فنيين أثناء عودتهم إلى بيوتهم، وهذا ما تبنته هذه المجموعة رسميا وعلنيا، وكذلك تفجير قطارات ركاب وسكك حديد وتفجير أنابيب نفط وغاز والهجوم على مصفاة النفط في حمص.

وفي هذا الصدد، نشير إلى أنه بات من الواضح للجميع بأنه كلما صدرت قوانين جديدة واتُخذت إجراءات إصلاحية جدية في سوريا، وكلما تحسن الوضع الأمني على الأرض وأبدت سوريا مزيدا من التعاون والانفتاح بشأن الجهود الهادفة إلى مساعدة سوريا في حل الأزمة الحالية في سوريا، كلما زاد التصعيد والضغوط الخارجية السياسية والإعلامية ومحاولات التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لسوريا، وازدادت عمليات المجموعات المسلحة، وهذا ما بدا واضحا بعد توقيع سوريا على بروتوكول ''المركز القانوني ومهام بعثة مراقبي جامعة الدول العربية بين الجمهورية العربية السورية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية حول متابعة تطورات الوضع في سوريا'' ووصول وفد المقدمة لهذه البعثة إلى دمشق فعلا، حيث تم تصعيد محاولات زعزعة الاستقرار وترويع المواطنين من خلال الهجمات الإرهابية الموجهة ضد مؤسسات الدولة وقوى الجيش والمواطنين السوريين المدنيين، والتي كان آخرها الهجمات الانتحارية في مدينة دمشق والتي أودت بحياة عدد من المواطنين السوريين وأوقعت خسائر مادية كبيرة.

إن الجمهورية العربية السورية عازمة على استكمال البرنامج الإصلاحي الواعد الذي يجري تنفيذه على قدم وساق، على الرغم من وجود جماعات إرهابية مدعومة من الخارج تعبث بأمن الوطن والمواطن، وعلى الرغم من كل الضغوط والمحاولات الخارجية المحمومة

الرامية إلى إفشال هذا البرنامج وإلى التدخل في شؤوننا الداخلية بشتى الوسائل، بما في ذلك التصريحات الفظة المخالفة لميثاق الأمم المتحدة الصادرة عن بعض رؤساء وكبار مسؤولي بعض الدول الكبرى حول سوريا وقيادتها الشرعية، هذا ناهيك عن التصريحات العلنية الصادرة عن مسؤولي دول أعضاء في مجلس الأمن والتي تدعو المعارضة إلى رفض الحوار الوطني، وتلك التي تحض المسلحين على عدم تسليم أسلحتهم وعلى استمرار أعمالهم المسلحة داخل البلاد ضد أهداف مدنية وعسكرية. وهنا أشير وللأسف الشديد إلى أن عدد شهداء الجيش وقوات حفظ النظام قد زاد عن ٢ ٠٠٠ شهيد، ولم نسمع أي ذكر لهم في إحصاءات عدد الضحايا من شعبنا التي يتسارع كبار مسؤولي الأمانة العامة إلى تحديدها ورفع سقفها بشكل عاطفي ومزاجي تهييجي استنادا إلى مصادر غير موثوقة وغير حيادية.

وختاما، فإن الجمهورية العربية السورية كانت تتوقع من معالي الأمين العام للأمم المتحدة توجيه إدانة واضحة وصريحة للجهمات الإرهابية التي تنفذها المجموعات الإرهابية المسلحة في سوريا، وآخرها ما حصل صباح يوم الجمعة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ في العاصمة دمشق، ولا سيما وأن رئيس مجلس الأمن، المندوب الدائم للاتحاد الروسي، قد أصدر باسم المجلس بيانا صحفيا يدين هذه الهجمات صراحة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار **الجعفري**
السفير
الممثل الدائم